ملامح المدينة المعاصرة و مفهوم المحلة السكنية

د.ناصر الشمري

Abstrac

The research target is to Know the extent influence of the neighborhood planning and architectural concept on the cities . as the importance of the residential areas represent 40-60% from the cities areas gives , The neighborhood planning concepts their important and their effects on the type of the urban physical pattern mode formation .

The formation of the residential areas correlated organically with physical structure and geographical environment which grow organically parallel to the city expansion and population increase .

The residential neighborhood development influenced by social, economical and cultural environment of the cities according to the special and time which defined it's concept.

Also the research acquainted with influence of the developments which draw main features of the physical structure of the cities throw the era because each period has it's filled with delineated contents and it's functional , diminutions , formation .

The research attempt on the factors which developed the concept of the neighborhoods influenced the type of the constructional formation and architectural features of the cities according to the changes in the concept .

The research contrite on the organically correlated between the city and neighborhoods which participated on drawing special clear features for the city appearing it's privacy specially it's special characteristics for it's special and it's periods.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مدى الترابط العضوي بين المحلة السكنية و المدينة ، للمساهمة في رسم المعالم الواضحة و الخاصة لملامح المدينة التي تبرز خصوصياتها المكانية و الزمانية .

ويهدف التعرف على مدى تأثير مفهوم المحلة السكنية التخطيطي و المعماري على الملامح التخطيطية و العمرانية للمدينة عبر المراحل التطورية الزمانية المحددة لمفهومها. ويسعى للتعرف على مساهمة العوامل في تطور مفهوم المحلة ومدى تأثيرها على تغيير نمط تكوينها الشكلي و عمارتها و ملامحها ومدى تأثير الملامح المعمارية و التخطيطية للمدينة بالتغير الحاصل للمحلة السكنية .

أسلوب البحث

اعتمد البحث الأسلوب التحليلي للمتغيرات الحاصلة للتكوين الشكلي و الملامح باستخدام مبدأ المقارنة للمعلومات التي تم توثيقها عن المحلة السكنية . وبالاطلاع على الدراسات الخاصة بالتطور النظري لمفهوم المحلة و التصاميم الحضرية و المخططات التخطيطية التي حددت الملامح .

ا. نبذة تاريخية لملامح المحلة و المدينة

شهدت المدينة عبر مراحلها التاريخية تغيرات اقتصادية و اجتماعية و فكرية ارتبط مفهوم المحلة بها بشكل مباشر . فتبلورت النظريات لرسم معالمها . اشترك في بلورتها أصحاب الثقافة و الطب و الهندسة و الاجتماع.

فتحددت بموجبها الملامح التخطيطية و المعمارية للمحلة فالمدينة . ويمكن دراسة العلاقة بين المدينة التاريخية و مفهوم لمحلة وفق المفاهيم الفكرية و الاجتماعية لمدرستين تخطيطيتين هما :

المدرسة الغربية القديمة : التي تطورت منذ العصر اليوناني القديم . فاقام المعماريون المباني كأحد عناصر البيئة ، وحققوا فضاء الساحة و النسيج الشطرنجي للمدينة و سهولة الانتقال بين الفضاءات و التعريف و الدلالة المعمارية و المكانية للفضاء . وكان لاختلاف مستويات البيئة الجبلية دور في تصميم المباني المنظورة المتصلة الكيان و عمارتها المنفتحة نحو الخارج فارتبطت ملامحها بطبوغرافية المكان و مناخه بصورة تلقائية . وبسبب الحجم السكاني و البعد المكاني للمدينة ارتبط التكوين الشكلي العمراني للمدينة بالمحلة إذ لم تكن لها حدود معرفة بل كانت الجزء الرئيس لهيكل المدينة العمراني و كأنها محلة سكنية واحدة على الرغم من تعريفها الاجتماعي الذي يميز سكان مناطقها بعضها عن بعض . فالمدينة كالخلية الحية مركزها الساحة الرئيسية يحيط بها السكن فالسور .

فجاء الارتباط العضوي لمفهوم المحلة بمفهوم المدينة . وكذا بالنسبة للرومان لم يتغير المفهوم ألا بتغير مفهوم الحكم و ظهور (الفوريوم) الساحة الاحتفالية ذات الطابع العسكري و البناء المبالغ فيه. و أضحت المدينة و المحلة كرنفالا احتفاليا للعمارة.و اعتماد النسيج العمراني للمحلة و المدينة و العمارة الواحدة التكرارية سواء للوحدات السكنية أو الأبنية العامة . وتميزت مدن عصر النهضة بالترابط الاجتماعي بين الإنسان و المحلة فالمدينة ، وظهرت التلقائية في البناء و التخطيط فالكنيسة و الساحة تمثل البعد الديني لمركز المدينة ومركز المحلة .فظهر أول ترابط اجتماعي انتمائي لمفهوم المحلة على الرغم من عدم وضوح حدودها المكانية وتكوينها الشكلي و أول ارتباط بمفهوم التكوين الشكلي للمحلة و المدينة . وتميزت الساحة مركز المحلة و المدينة بالاختلاف في التطور لتوفر أركانها عنصر المفاجئة لمداخلها الأربعة . وتميزت عمارتها بالدقة و العناية و الزخرفية في البناء ، متأثرة بما حصل للمدينة العربية الإسلامية و عمارتها . فملامح المدينة هي ملامح المحلة ذاتها بعمارتها ونسيجها عكست المفهوم الاجتماعي المهني ذو الانتماء الطبقي النقابي و الديني ضمن إطار المدينة .وفي عصر النهضة الذي تميز بظهور الميادين الرسمية على محاور الحركة الرئيسة حيث تتجمع المواكب.و أضحت للمدينة و المحلة ملامح هندسية المظهر اكثر منها اجتماعيا و اقتصاديا فاتخذت المحلة و المدينة تكوينا هندسيا كجزء لا يتجزأ .و أضحت للمحلة دلالتها المعمارية المميزة و انتمائها الطبقي ضمن المدينة. و ارتبطت ملامح المحلة بملامح المدينة كل منها يكمل الآخر وبذلك ابتعدت عن العضوية التي تتطلبها الحياة الاجتماعية الإنسانية بظهور المؤسسات التنظيمية و القانونية. وفي العصر الصناعي بدا التحول نحو المفاهيم الجديدة بسبب ظاهرة التحضر و التوسع السريع للمدن. فظهر مفهوم التخطيط المسبق لاستعمالات الأرض و المدن كالمدن الخطية ، و المحلات السكنية المنفصلة التي اتسمت بالشكل المربع أو المستطيل وشبكات الطرق الهندسية. فتميزت ملامحها بالمرونة و الانفتاح نحو الخارج و الإحاطة بالأحزمة الخضراء ففقدت وحدتها الاجتماعية. وعكس تكوينها العمراني عدم التوازن و التوافق بين المضامين الاجتماعية و النسيج العمراني و عمارة المحلة و المدينة، إضافة إلى ظاهرة التلوث البيئي الناجم عن الصناعة و الازدحام المروري و صخبه.

مفهوم المحلة من خلال التراث

ارتبطت ملامح نسيج المحلة السكنية و عمارتها بالأعراف و اللوائح و التشريعات الاجتماعية الخاصة بامتلاك الأرض و البناء تبعا لقدرة الدولة و الفرد و احتياجاته و عائلته و عمله و نتاجه و التي حددت ملامح المدن .

وشهدت الملامح متغيرات عبر بعدها التاريخي و مراحل نشأتها و ازدهارها و تطورها . انعكس ذلك على اختلاف المساحة و الشكل للنسيج و العمارة للمحلة فالمدينة و نمط استعمالات الأرض . فالنسيج العمراني القديم لمدننا العربية هو نتاج ما نظمته الشريعة الإسلامية . فارتبطت بالملكية الخاصة للساكنين و التصرف بها بالمبدأ الشرعي لا ضرر و لا ضرار الذي له الأثر في تحديد النمط ، حيث يقاضي الجار جاره إذا ما اضر به

خصوصية مسكنه سواء بالأطلال المباشر وغير المباشر لفتحات الأبواب الرئيسية أو النوافذ أو بإقامة جدار جديد .
فالحالة الاجتماعية والاقتصادية والانتماء المكاني والزماني عوامل مؤثرة فاعلة في تحديد ملامح التكوين الشكلي للنسيج العمراني التراثي وتفاصيله وعناصر عمارته. تجربة عكست التلقائية التقليدية العضوية المحددة لملامح المحلة السكنية تفاعلت معها المدينة ؛ مرت بمراحل تطويرية حققت الملائمة المكانية والزمانية . ضمن إطار الحرية المطلقة للتملك الشخصي والمحددة بإطار المصلحة العامة وتسعى النظرية الجديدة المعاصرة لدراسة وتبني الأبعاد التخطيطية لمعمارية لتطور المدينة العضوية التقليدية واستثمار التقدم التقني المعاصر . ليس فقط من حيث ملامح التكوين الشكلي ولكن المضمون الاجتماعي الإنساني، لتحقق حالة التوازن البيئي العمراني المكاني، ومضامينه الفكرية والتقنية المعاصرة . ولابد من تحديد مفهوم المحلة السكنية الذي يرتبط بالقيم المحلية والإرث الحضاري ومتطلبات التطور التقني لتحقيق اهداف مجتمع المحلة فالمدينة على حد سواء، دون الاستغناء عن التجربة الإنسانية الممتدة عبر بعدها الزمني وبذالك ترتبط ملامح المحلة بمفاهيمها النابعة من واقعها الاجتماعي والاقتصادي والحضاري وبيئتها العمرانية و الطبيعية المكانية.

البيئة المناخية ومفهوم المحلة و ملامح المدينة

للبيئة المناخية اثر في تحديد الملامح المعمارية والتخطيطية على الرغم من التطور التقني المعاصر بسبب الكلف الاقتصادية العالية التي تتحملها الدولة والمواطن لمعالجة المتغيرات البيئية المناخية ولتحقيق بيئة ملائمة ومريحة للإنسان .

ويمكن تحديد المناطق الجغرافية المناخية

١. المناطق الباردة (الثلجية والباردة الممطرة).
٢. المناطق المعتدلة.
٣. المناطق الحارة الجافة والحارة الرطبة .

المناطق الباردة الثلجية اعتمدت عمارتها البناء التقليدي تحت الأرض بشكل رئيس والبناء المتراص بارتفاع منخفض والسقوف الهرمية ، والتوجه بفتحاتها نحو الشمس .
المناطق الباردة الممطرة اعتمدت هي الأخرى السقوف الهرمية والتوجه نحو الشرق والغرب والانفتاح نحو الخارج بهياكل تسمح بالاحتفاظ بالحرارة تومن عزلا حراريا جيدا. فتبنت الكتل البنائية المتلاصقة تنفتح نحو فضاء عام (الساحة) والمعالجات المعمارية تومن عزلا حراريا للمبنى وبذلك جاءت تفاصيلها المعمارية دقيقة ومتميزة بتكوينها الشكلي وعناصرها وطرق تنفيذها. لمعالجة مشكلة الأمطار والرطوبة والتفاوت لدرجات الحرارة بين الداخل والخارج . شكل رقم (١) .
أما عمارة المنطقة المعتدلة والتي تمثلها منطقة البحر المتوسط فتميزت بوضوح للفصول الأربعة ، فاعتمدت عمارتها الفناء الداخلي والمفتوحة نحو الخارج والداخل أو الكتل البنائية المنفتحة نحو الخارج والتوجه نحو الشرق والغرب .

وتميزت عنصرها المعمارية بالتنوع وحرية الاستخدام بين الانغلاق والانفتاح الكي نحو الخارج لتأمين نفاذية الشمس ودخول الهواء عندما تستدعي الحاجة لذلك وفق المتطلبات المناخية للفصول الأربعة .

جاءت عناصرها متنوعة الاستخدام وسقوفها مستوية أوهرمية لقلة أمطارها مقارنة بالمناطق الباردة الممطرة، على الرغم من غزارتها أثناء فترة الشتاء .شكل رقم (٢)

والمناطق الحارة الجافة اتصفت بعمارتها الجدارية وانغلاقها عن الخارج وانفتاحها نحو لداخل بسبب المناخ القاسي برياحه اللاهبة الجافة وحرارته الشديدة وأشعة الشمس الساطعة . فجاء نسيجها العضوي المتضام تتخلله الفناءات الداخلية التكرارية لعمارته وبفضاءاته الحضرية الداخلية الضيقة المتعرجة متفاعلا مع البيئة المكانية .

أعطى المدينة ملامحها الخاصة التي تميزت بسمة التنوع والتناغم للكتل البنائية والفضاءات الحضرية وعناصرها ذات التغيرات المفاجئة جعلها ذات إبداع فني وسط البيئة القاسية . يختفي وراء عناصرها وتكويناتها الكتلية المجهول الذي يبحث عنه الإنسان في معرفة ما وراءه مما يجعلها ذات أبعاد ومضامين ابعد من المرئي .فالمدخل المنكسر والجدار الأصم والمشربيات والشناشيل والنوافذ المزخرفة كلها لها ملامح خاصة تختفي ورائها ملامح أخرى يرغب الناظر التعرف عليها . فارتبطت عمارتها المحافظة هي الأخرى بقيم اجتماعية مميزة. شكل رقم (٣)

وعمارة المنطقة الحارة الممطرة ذات الرطوبة العالية تطلبت معالجة مختلفة عن المناطق الأخرى باستخدام السقوف الهرمية والشرفات الواسعة لتسهيل عملية تصريف مياه الأمطار واعتمدت التهوية النافذة المستمرة لتقليل الرطوبة ومنع أشعة الشمس لتقليل درجة الحرارة لتصل إلى الحالة الملائمة والمريحة . شكل رقم (٤).

وبذلك نجد للمناخ تأثير واضح في تحديد عنصر العمارة والنسيج وتحديد تكويناتها الشكلية وأنماطها وأبعادها ومعاييرها التي تختلف بين منطقة مناخية وأخرى . فالعمارة لها عناصرها المميزة فالمحلة فالمدينة تتحدد بهما ملامحها وفق متطلبات المعالجة البيئة للوصول إلى تحقيق الحالة المناسبة والملائمة لتحقيق راحة الإنسان.

١. ملكية الأرض ومفهوم المحلة التخطيطية و عمارتها:

تعاملت التجارب التخطيطية المعمارية بمبدأين مختلفين لملكية الأرض وكان لها الأثر في تحديد نمط النسيج والعمارة للمحلات السكنية والمدن ويمكن تحديدها بالأتي :

المبـــــدأ الأول : الملكية الخاصة للأرض سواء الأفراد أوالعوائل أوالجماعات أوالشركات.وامكانية استثمار الأرض عمرانيا . فجاءت التصاميم الحضرية والتوسعات العمرانية متنوعة الحجوم والأشكال وفقا لتفاعل عملية العرض والطلب لبيع وشراء الأرض والبناء . ارتبطت بالحاجة المجتمعية وقوى السوق وإمكانية القطاع الخاص والذي لا يزال يعمل في مدن كثيرة في العالم ، ويتم الاستثمار وفق ضوابط ومعايير تخطيطية تشرعها الجهات الرسمية كتحديد الأشكال والمساحات والكثافات الإسكانية

ونسب البناء والاستغلال الوظيفي وعدد الطوابق والارتداد والبروز . وكل تلك العوامل والمحددات والأبعاد لها الأثر الفاعل في تحديد ملامح التكوين الشكلي للنسيج وعمارته ونمطه وملامح وتفاصيله المتعددة والمتنوعة والمتغيرة عناصرها شكلا ومضمونا للمحلة السكنية في عملية تحول وتطور عضوي هادئ ومستمر خارج عملية التخطيط النظري المسبق للمحلة والمدينة .

المبدأ الثاني: الملكية العامة التي تعود الأرض والبناء للدولة أومؤسساتها الاجتماعية العامة كالهيئات الإسكانية والجمعيات الرسمية ، عندما تكون الدولة مالكة للأرض والمال يكون لها القرار السياسي والتخطيطي المعماري للنشاط الإسكاني والبنائي وفي اختيار الأنماط والتفاصيل التي تحدد الملامح الرئيسية والتفصيلية سواء المباني أوللمحلة السكنية أو المدينة بشكل عام وتجارب الدول الاشتراكية سابقا خير مثال على ذلك.

المبدأ الثالث: الملكية العامة والملكية الخاصة والقطاع المختلط إذا كانت الدولة لا تمتلك الأراضي والأموال المطلوبة للمشاريع الإسكانية فيشاركها القطاع الخاص في امتلاك الأرض فلا تعتمد سياسة واحدة بل سياسات لتشمل القطاع العام والخاص والمختلط . فللقطاع العام يترك له تحديد سياسته الخاصة في تحديد نمط النسيج العمراني وعمارته وتفاصيله وفق معاييره الخاصة . أما القطاع المختلط فله سياسة تتميز بالمرونة والتكيف الجزئي وليس الكلي لتحديد النمط والتفاصيل والمعايير في حين يترك للقطاع الخاص حرية التصرف والاختيار للاستغلال الوظيفي ونمط التكوين الشكلي وعناصر ونمط التكوين الشكلي وعناصره ضمن ضوابط ومعايير محددة تشرعها الدولة لتنظيم عملية الاستثمار البنائي والتي تتحدد بهما الملامح الخاصة به . ويمكن تحديد السياسات المعتمدة من قبل الدولة لتنفيذ المحلات والأحياء السكنية بالأتي :

أولا: السياسة التي يكون فيها دور الدولة فاعل عبر أجهزتها التخطيطية والمعمارية والتنفيذية التي تتبنى تحديد الاستعمال الوظيفي وأبعاد الأرض والمعايير التخطيطية والبنائية الخاصة إلى أدق التفاصيل الإنشائية كمواد البناء والإنهاء والألوان والملمس لعمارة المحلة السكنية وتتحدد الملامح والسمة المميزة للمحلات الجديدة وفقا لما يرسمه المخطط والمعمار المؤثر في تغيير معالم وملامح المدينة .
وبشكل خاص المناطق لجديدة بضواحي المدن وقد تلجا الدولة إلى تغيير معالم قلب المدينة او المناطق الأخرى وفق السياسة ذاتها عند توفر الموارد المالية لها .

ثانيا: سياسة تحديد استعمالات الأرض ونمط النسيج عبر أجهزة الدولة التخطيطية في حين يترك تحديد نمط عمارتها وعناصرها وتفاصيلها للقطاع الخاص وفق المفاهيم الاجتماعية المرتبطة بالمستوى الاقتصادي والثقافي للعوائل . وعندها يشهد نسيج المحلة والمدينة أنماطا متنوعة من العمارة فتتغير ملامحها بصورة مستمرة وتلقائية من حيث الاستعمال الوظيفي وكثافة الأشغال والارتداد والبروز والارتفاع والشكل واللون والملمس فهي في تغير مستمر لملامحها المعمارية .

المكاتب التخطيطية والمعمارية سواء كانت عالمية أم محلية المخطط أو المهندس المعماري والمستثمر في حالات كثيرة. من هنا يتضح مدى تأثير نمط ملكية الأرض لرسم السياسات العامة للدولة والهيئات التخطيطية وكيفية التعامل مع المشاكل الرئيسية للنمو العمراني سواء كان إسكاني أو آخر. وبها يتحدد مفهوم المحلة السكينة وبالتالي ملامحها وملامح المدينة. فملكية الأرض هي إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المدن القائمة التي لا يمكن انتزاعها في حالة تغيير استعمالات الأرض مما يحول دون تنفيذ المخططات الاستثمارية وبالتالي تطور ملامح المدن . وقد سنت قوانين تنظم انتزاع الملكية وتغيير استعمال الأرض ومنع إقامة المباني وتحديد الوظائف البنائية وقد يكون انتزاع الأرض حافز للاستثمار الاقتصادي وتطوير ملامح المدن .

وخير مثل للملكية الخاصة هي المدينة العربية الإسلامية التقليدية التي اعتمدت معايير خاصة. فجاءت القطع السكنية بمساحات غير متساوية وغير منتظمة مختلفة الأشكال رغم وقوعها بمنطقة واحدة مختلفة التوجه . ونسيجها عضويا متوافقا مع الحاجة وإمكانية العائلة ضمن المحلة السكنية . فكان الاختلاف في المعالجات المعمارية والواجهات يقابله التجانس في الارتفاع كتعبير مميز لعمارة المحلة التقليدية ووحدة تكوينها . في حين اتصفت المحلة المعاصرة بتساوي أبعاد واجهات المباني وتباين الارتفاعات والحجوم والمعالجات والعناصر. مما يعكس بشكل صارخ التناقض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لساكنيها. فكان لملكية الأرض ونمط توزيعها وانتزاعها اثر كبير في تحديد الملامح التخطيطية والمعمارية للوحدة السكنية والحارة والمحلة وبالتالي تؤثر في تحديد وتغيير وتطور ملامح المدينة.

التيارات المعمارية و ملامح عمارة المحلة السكنية و المدينة:

شهد مفهوم المحلة السكنية تحولات فكرية ارتبطت بالتيارات المعمارية التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين ولحد ألان . ويمكن تحديد أهم التيارات وتأثيرها على تطور مفهوم المحلة وملامحها بالأتي :

- التيار الوظيفي الذي اعتمد الجمع بين الفن والتقنية والعمارة ، الذي تبنى مفهوم الشكل يتبع الوظيفة فتبنت عمارتها بساطة الشكل وتجرد الخطوط الأساسية للمبنى. واعتماد البناء المصنع ، ومبدأ التطبيق والسكن العمودي واستغلال الطابق الارضي للحدائق والشوارع الرئيسية . والاهتمام بالمناطق الخضراء وتجلى التأثير بشكل واضح بتصميم مدينة شندكار ومحلاتها شكل رقم (٥) . وفكرة المحلة السكنية بعمارة واحدة بما فيها الخدمات المطلوبة لها شكل رقم (٦) والتيار العضوي الذي طرح مفهوم التكامل الشكلي والوظيفي المستوحى من الكائن الحي الذي مارس وظائفه بكفاءة . ومفهوم التكامل بين الكتل البنائية والفضاءات الداخلية والخارجية فكان لتلك الأفكار تأثيرها في تحديد ملامح جديدة للمحلة بضواحي المدن وخير مثال لها أعمال فرانك لويد رايت شكل رقم (٧) .

- التيار الإنشائي الذي تبنى الاهتمام بالنظام الإنشائي وأهميته التعبيرية والجمالية لكتلة المبنى والواجهات واستخدام التقنيات المتطورة ومواد البناء الحديثة التي اعتمدت قوى الشد وليس الضغط . والبناء المصنع مسبق الجهد ومبدأ الديناميكية والحركة بالتكوين المعماري الذي يخرج عن الإطار التقليدي . وكان للمفهوم تأثير كبير في تغيير ملامح المحلات السكنية والمدينة لحجم التوسعات التي حصلت للمدن ومناطقها السكنية التي اعتمدت البناء المصنع بشكل رئيس ، وتيار التقني العالي الذي جاء بالمفهوم التعبيري للنظام الإنشائي والخدمات بشكل زخرفي غني صريح صراحة التعبير التكنولوجي الديناميكي للمبنى وشفافية التداخل والامتداد البصري .
والتركيز على مراكز الحركة العمودية وإبرازها بشكل مؤثر و تكامل العمل المعماري مع الاختصاصات الأخرى . فكان التأثير واضحا على ملامح المحلات السكنية التي اعتمدت السكن العمودي فأثرت في تغيير الملامح التفصيلية لنسيج المحلات السكنية وبالتالي ملامح المدن التي تم تنفيذ أعمال روادها وخاصة الأبنية العامة.

أما تيار العمارة المستقبلية التي تبنت مفهوم التكيف مع المتغيرات والاستفادة القصوى من التطور التكنولوجي واختزال البعد الزمني للتطور العلمي والعمارة . فظهرت فكرة المباني العملاقة التي تفي بمتطلبات المدينة أو المحلة التي يعتمد هيكلها الثابت على عناصر أطول عمرا من العناصر المتغيرة الأقصر التي يمكن تبديلها وفق متطلبات التطور الحاصل ومنها الميتابولزم (Metabolism) والارجيجرام التي دعت هي الأخرى إلى إمكانية التغير والتبدل والسماح باختيار الملائم للمستهلك وإضافة امكانية الحركة وتعتبر مدينة Plug-in من اهم الامثلة عن افكار التيار الذي هو عبارة عن وحدات معدنية يمكن تكرارها أو استبدالها ، تحمل على هيكل عملاق يستوعب مدينة أوحي أومحلة بكامل المفردات الوظيفية شكل رقم (٨-٩)، فأثرت في إدخال تلك المفاهيم بأعتماد التقنية العالية والمفاهيم العلمية لتحديد ملامح جديدة للمحلات السكنية وبالتالي ملامح المدينة . فأعتمدت لمعالجة المناطق المزدحمة بالسكان كاليابان التي تبنت عمارتها ومحلاتها حلول ذات ابعاد تقنية متقدمة .والتيار التعبيري ومفهومه تحطيم الاشكال الهندسية التقليدية وإطلاق الأفكار الخلاقة والإبداع بأشكال فنية تعبيرية بمبرر منطقي .
والاثارة البصرية الجمالية الرمزية . والتأكيد على

مفهوم التواصل الفضائي المتداخل ضمن اطار المبنى ، فظهرت ملامح عمارة جديدة للمحلة أعتمدت أشكال بسيطة للفضاءات الداخلية والخارجية والسطوع الملساء لواجهات الابنية السكنية والابنية العامة الأخرى باضافة ملامح جديدة مميزة للمحلة والمدينة شكل رقم (10-11).

* وتيار مابعد الحداثة الذي أنتقد مفهوم الوظيفة تتبع الشكل وأعتمد مفهوم أنتقاء وأستخدام الاشكال المتناقضة والعودة لمفردات العمارة التقليدية بأسلوب جديد .فالعمارة قديمة حديثة تبحث عن التفاعل بين الكل والاجزاء . وجاء الاسلوب انتقائي في تعميم الشكل والهيئة باختبار العديد من المعالجات القديمة المميزة للطابع المحلي .وتنبت التأكيد على القيم الجمالية والاهتمام بالتفاصيل والزخارف بمفهوم حديث.شكل رقم (12-15) ثم ظهر مفهوم المحلة السكنية والمدينة العضوي الخطي الشريطي الذي يدخل في عمق النسيج بتفاعل يجمع ميزات المدينة التراثية والتطورات التقنية المعاصرة .وظهور التيار التفكيكي Deconstruction الذي دعى إلى تبني البعد الزماني وأمكانية أرتباطه بأداء الفضاء المعماري وظيفته وفق حركة الزمن وحرية التكيف والملائمة للمتغيرات التي يحددها البعد الزماني . وهكذا كان للتيارات المعمارية دورها الفاعل في رسم الملامح التخطيطية والعمرانية للمدن .

النمط التخطيطي للمحلة السكنية:

من خلال المفاهيم تحددت أنماط التكوين الشكلي العمراني الخاص بالمحلة السكنية فالمدينة . وأثر في تحديد نمط عمارتها وتحديد ملامحها عبر التطبيقات العملية لنظرية المحلة وجاءت المفاهيم المعاصرة معتمدة الفصل بين حركة المركبات والسابلة للقاطنين والمترددين دون السماح للمرور العابر .وتم تحقيق أنماط بصيغ متعددة منها الشوارع المغلقة والحلقية المرتدة أو الداخلة والمتشعبة إلى طرق مغلقة أو طرق متصلة بممرات ثانية أو أحادية الحركة على الطرق المحيطة بالمحلة السكنية . وقد تخترق المحلة الشوارع بشكل متعرج للحد من سرعة المركبات داخل النسيج وتوقيع الخدمات المحلية المركزية عند تقاطعات الطرق الداخلية لإمكانية توجيه الحركة لتتكامل وتتفاعل مع تصميم المناطق المفتوحة التي تعتبر العنصر الاساسي في تصميم المحلة السكنية التي تبنتها المدرسة العضوية لمعالجة البيئة العمرانية للمحلة السكنية ونسيج المدينة العمراني . والمفهوم الذي يعتمد السكن العمودي أم الافقي لإسكان مجتمع المحلة السكنية أم المختلط الذي يتحدد بموجبه نوع العمران والكثافة الاسكانية ونمط العمارة التي بها يتحدد نمط النسيج وعمارته.

ويمكن تحديد الانماط التي أعتمدتها المحلة السكنية وفق مفاهيمها المعاصرة بالأتي:

١. النمط المتعامد الشطرنجي .
٢. النمط الخطي أو الشطرنجي.
٣. النمط الشعاعي المركزي أو الحلقي.

٤. النمط العضوي.

وأعتمدت المفاهيم ثلاثة أنظمة مرورية خاصة بمعالجة النسيج العمراني للمحلة هي:
١. النظام المروري المختلط الذي أعتمد الشوارع الخاصة بالمركبات وحركة السابلة .
٢. النظام المروري الذي أعتمد شبكة الشوارع الخاصة بالمركبات وشبكة طرق السابلة فصلاً تاماً.
٣. النظام المروري الذي أعتمد الفصل بين محاور شبكة للشوارع الرئيسية ومحاور طرق السابلة الرئيسية دون الفصل التام بينهما.

المبادئ التخطيطية للمحلة السكنية

بدا التفكير بوضع مبادئ تخطيطية للمحلة السكنية عام ١٩٢٦ من قبل المخطط كليرنس بيري كدارسة نشرت عام ١٩٢٩ فحددها بالآتي :
١. عدم اختراق الشرايين الرئيسة لطرق المواصلات النسيج العمراني للمحلة بل تكون حدوداً لها .
٢. اعتماد شوارع داخلية غير نافذة (cul-de-sac) أو مرتدة (Loop system) ملتوية أو مائلة وطرق غير نافذة لتأمين بيئة عمرانية سكنية آمنة هادئة بالحد الأدنى لحركة المواصلات المطلوبة .
٣. ارتباط الحجم السكاني للمحلة بتواجد المدرسة الابتدائية حددها بيري بخمسة آلاف نسمة .
٤. تكون المدرسة مركز المحلة بالقرب منها منطقة خضراء تحيط بها الأبنية الوظيفية المطلوبة .
٥. الكثافة الإسكانية المقترحة ١٠ عائلة للايكر، وبذا مساحة المحلة بلغت ١٦٠ ايكر. تعادل ٢٥ عائلة للهكتار بمساحة ٤٢ هكتار.
٦. اعتمدت المحلة خدمات مركزية من أبنية دينية، مكتبة عامة ومركز اجتماعي وخدمات تسوقية تتركز بالقرب من المدرسة الابتدائية . ثم قدمت أبعاد نظرية أخرى منها ما جاء به (Clearance Stein) عام ١٩٤٢ تبنت توقيع المدرسة الابتدائية في مركز المحلة ضمن مسافة السير على الأقدام والتي اقترحها ١\٢ميل لأبعد مسكن في المحلة عن المركز التسويقي للحاجات اليومية والمدرسة . واعتماد طرق غير النافذة واقترح اختراق المحلة مناطق خضراء تتخلل المنطقة السكنية وحولها. وقد أكد (Engel hart) على احتواء مركز المحلة المدرسة بؤرة المركز والسوق الصغير والخدمات الضرورية والساحة الرئيسة ومساحات لعب الأطفال ، وبناء على ذلك جاءت الرقعة المكانية بمساحة ١\٢ × ١\٢ميل واقترح حجم المدرسة ٦٠٠-٨٠٠ طالب ما يعني احتوائها على ١٧٠٠ عائلة . فتعددت المفاهيم والحلول لتعريف المحلة بين مسافة الوصول سيرا على الاقدام أو الزمن المريح لوصول المدرسة المرتبطة بالفئات العمرية ونسبها بالمجتمع وكلاهما يختلف معياره من بلد لأخر .

وجاء تطور تلك المفاهيم نتيجة لعجز الأنماط القديمة الملائمة مع التطورات الجديدة والنمو العشوائي لتوسعات المدن ولمخاطر الشوارع الخاصة بالمركبات مما عرض المواطنين لمخاطر التلوث البيئي الناجم عن حركة المزكبات . وبذلك تغيرت الملامح العامة للنسيج العمراني للمحلة السكنية بتغير المبادئ التخطيطية. شكل رقم(١٦-١٩)

المدينة ومفهوم المحلة السكنية المعاصرة:

اعتمدت النظرية المعاصرة مفاهيم جديدة لمعالجة المحلة السكنية، ومنها ظهور مفهوم التعليم ومراحله . تبلورت بافكار ابنز هاورد للمدينة الحدائقية التي حدد حجمها ب ٣٢ الف نسمة فقسم هيكل المدينة الى ستة محلات يخدم مركز كل منها مدرسة وكنيسة وساحة . وجاء التركيز على الترابط الاجتماعي والعلاقة بين المدرسة والعائلة لانماء روح الجوار دون أعتمادها لقيم السلوكية والعقائدية والعادات والتقاليد المحلية، ثم بدا باتريك جيدس بوضع الاطار الاجتماعي البيئي كستراتيجية تخطيطية حددت مفهوم المحلة وابعادها التخطيطية والمعمارية . وبذا اضحى التعليم الممثل بالمدرسة اساس تكوينها فتاثرت النظرية بالمدينة الحدائقية والعمارة المعاصرة التي تبناها المؤتمر الدولي في عام ١٩٢٨ م التي كان لها الاثر في رسم ملامح جديدة لعمارة ونسيج المحلة وبالتالي اثر في تحديد التكوين الشكلي العام والتفصيلي للمدينة، بعد ان كانت الساحة والمسجد أو الكنيسة أساسا لتكوينها . ثم ظهر مفهوم البعد المكاني المحدد بمسافة السير على الاقدام لمركز المحلة المناسب لأعمار طلبة المدرسة والبعد الزماني الملائم للوصول من الناحية المناخية والطوبوغرافية والتي جاء بها لويس ممفورد التي حدد بها المسافة ب ٤٠٠ م بين ابعد دار ومركز المحلة . وتامين خدمات اجتماعية ومحلات للتسوق تتوافق والبعد الاجتماعي والاقتصادي لسكان المحلة وكل ذلك اثر على تحديد الحجم السكاني للمحلة ما بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة وبها تحددت الرقعة المكانية وفقا للكثافة الاسكانية التي يمكن اعتمادها والتي تحددت ما بين ٧٥-١٢٥ شخص/هكتار للسكن الافقي وما بين ٣٧٥-٤٢٥ شخص/هكتار للسكن العمودي لتكون مساحة المحلة ما بين ٢٠-٣٠ هكتار .

وهكذا تحددت وحدة التكوين التخطيطي للمناطق السكنية بالمدينة . ولارتباط النشاط التجاري بالحجم السكاني لابد من تامين محل تجاري لكل ٧٥-١٣٠ شخص وفق المستوى الاقتصادي لمجتمع المدينة. فاتخذت المحلة التكوين الشكلي للخلية الحية تحيطها الشوارع . وبظهور تأثير الحركة المرورية للمركبات على المحاور التجارية. ولمخاطر المرور الالي ولعدم توفر مواقف كافية للسيارات بمركز المحلة وانحسار حركة السير على الاقدام ،ادى كل ذلك لى جذب الاستعمال التجاري والخدمات العامة الى الشوارع الرئيسة التي تحيط بالمحلة. فادى ذلك الى تغير التكوين الشكلي الوظيفي لها . وتغيرت ملامح المحلة والمحاور المرورية وبها تغيرت ملامح المدينة وطرأ على المحلة السكنية تغيرا في المفهوم الاجتماعي بسبب عدم امكانية سكان المحلة البالغ ٤٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة التعرف على بعضهم لبعض، مما ادى بالمنظرين البحث عن

صيغ جديدة للمحلة فظهر مفهوم وحدة الجيرة التي تحددت ب ٢٠٠-٤٠٠ وحدة سكنية مركزها ساحة اللقاء الاجتماعي ومركز تجاري فرعي يحتوي على ١٠-٢٠ محل تجاري وكذا جاءت نظرية المحلة السكنية كوحدة بناء اجتماعي عنصر تكراري للتكوين التخطيطي والعمراني للمدينة وعنصرا هاما مؤثرا في تحديد ملامحها. لقد تبنت النظرية الحضرية الجديدة المعاصرة الأبعاد التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والبيئية لتخطيط معالم المحلة والمدينة المسبق . لقد تبنت النظرية الدراسات الشاملة لعلوم السكان والإسكان والإحصاء والبيئة الطبيعية والمناخية والعمرانية والتنظيم الإداري والتنمية العمرانية والخدمات العامة وطرق النقل والمواصلات والاتصالات ووسائل التقنية، وما يترتب على ذلك من قوانين ولوائح وأنظمة بنائية وعمرانية في الدول المتقدمة لتحديد ملامح المناطق وبصورة خاصة المناطق السكنية ومحلاتها المؤثرة في تحديد ملامح المدينة. وانتقل تأثيرها على المدارس التخطيطية في العالم عن طريق الدراسات الأكاديمية والممارسات لمباشرة للشركات والمكاتب الاستشارية فاثر ذلك على تغيير الملامح التخطيطية والمعمارية للنسيج وعمارة مدن العالم بشكل مباشر.

المنظور المستقبلي للمحلة السكنية:

اعتمدت المحلة مبادئ تخطيطية ومعمارية مختلفة التفاصيل التي تخص نمط نسيجها التخطيطي ونمط عمارتها وتكويناتها الشكلية والأنظمة المرورية المعتمدة وحجمها السكاني الذي لا زال يتراوح ما بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠نسمة. ويمكن تحديد أهم التطورات الحاصلة لمفهوم المحلة بالاتي :

١-المفهوم الشكلي الوظيفي للمحلة فبعدما كان هيكلها ومركزها كالخلية الحية ونواتها تمثل مركزها التجاري والثقافي والخدمي، تحول نحو جدارها الخارجي حيث المحاور الرئيسة للحركة المرورية تحيط بها لسهولة التسوق من قبل أصحاب المركبات التي يزداد عدد مالكيها بين فترة وأخرى للساكنين إضافة إلى التسوق من قبل الساكنين للمحلات الأخرى من الناحية العملية والاقتصادية. شكل رقم (٢١).

٢-ابتعاد المفهوم الاجتماعي عن الحياة الاجتماعية للمدينة التقليدية العضوية وصعوبة اللقاء والتعرف بين الساكنين وضعف الترابط الاجتماعي لحجمها السكاني الذي جاء ما بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠ نسمة.

فظهر المفهوم الجديد لتحديد وحدة التكوين التكراري للمحلة وحدة المجاورة ١٦٠ وحدة سكنية . جار الجنب الذي حدد بموجبه التعرف على بعضهم البعض من الناحية الشرعية والتي يتحدد نفوسها ب ٨٠٠-١٠٠٠ نسمة. والحارة أو الزقاق السكني الذي يتراوح ما بين٢٨-٤٩ وحدة سكنية. شكل رقم (٢٢).

٣-عدم ملائمة الأنظمة المرورية التي اعتمدت الإحاطة واختراق الحركة المرورية لنسيج المحلة وتعرض المواطن لمخاطر الحركة المرورية وعدم تامين

السلامة المرورية للسابلة ، ادى الى تبني مفهوم تامين حركة رئيسة للمركبات وحركة رئيسة للسابلة بفصل تام ومعالجة الحركة المرورية للسابلة و المركبات بانماط تقلل من حركة المركبات داخل النسيج بالعودة الى النظام العضوي للنسيج العمراني للمحلة. شكل رقم (٢٣).

٤ . المفهوم التربوي و التعليمي للمدارس الابتدائية و المتوسطة و الثانوية فيما إذا كان مختلطا أم لا و المراحل العمرية التي يمتد لها التعليم لكل مرحلة، كالمرحلة العمرية ٦-١٢ سنة و ١٣-١٥ سنة ومن ١٦-١٨ سنة لاعدادها للدراسات الجامعية. ومراعاة تحقيق وصولهم لمدارسهم سيرا على الأقدام وفق مراحلهم بمسافة وصول الفئة العمرية ٦-١٢ سنة لا يتجاوز ٢٥٠-٣٠٠ م والمرحلة العمرية ١٣-١٥سنة بمسافة وصول ٤٠٠-٥٠٠ م والفئة العمرية ١٥-١٨ سنة بمسافة وصول ٥٠٠-٧٥٠ م عن ابعد دار سكن.

٥. وبذلك يمكن تحقيق الابعاد التخطيطية و فق مفهوم جديد للمحلة السكنية ليكون جزءا تكوينيا عضويا مترابطا بمفهوم الحي السكني وليس تكوينا عمرانيا منفصلا عنه . ويخضع لمعايير اجتماعية وإنسانية مرتبطة بالقيم و الإرث الحضاري للمدينة القديمة العضوية وفق تسلسل هرمي واضح ومحدد للعناصر والتكوينات العمرانية و التخطيطية بدءا بوحدة الجوار ووحدة المجاورة مرورا بوحدة المحلة السكنية لوحدة الحي كإطار عام دون حدود فاصلة لحركة المركبات تعمل كتكوين عضوي واحد متفاعل ترتبط إبعاد عناصرها بالبعد المكاني الإنساني لمسافة الوصول والتي حددت ب ٧٥٠ م للفئات العمرية من ١٦ فما فوق. وبذلك يمكن تحقيقه بالشكل المربع أو المستطيل والتي تحدد مساحته بالأبعاد ٧٥٠م × ١٥٠٠م ليستوعب الحي السكني ١٢٥٠٠-١٥٠٠٠ نسمة.

٦. اعتماد محاور ارتباط عضوي للخدمات المركزية بدا بوحدة الجوار فالمجاورة فالمحلة فالحي لتحقيق اكبر نشاط اقتصادي وتعليمي واجتماعي وثقافي وترفيهي ورياضي بما يؤمن أوسع العلاقات الاجتماعية والانسانية والانتمائية المكانية للساكنين بتكوين شريطي خطي بنمو عضوي يتفاعل والتكوين العمراني النسيجي للمحلة ويتيح له إمكانية الارتباط والتفاعل مع الأحياء المحيطة الأخرى له .

٧. يتيح التكوين العضوي للحي إمكانية أوسع للتكيف العضوي الوظيفي الشكلي مع متطلبات التطورات والتغيرات الحاصلة بالمناطق المجاورة الأخرى للمدينة والتطورات الحاصلة بالحي ذاته . إذ تتعقد إمكانية التكيف الكمي والنوعي المساحي والحجمي للشريط الخطي العضوي الخدمي مع المتغيرات الحاصلة بما يحيطه من استعمال سكني دون التأثير على عمق النسيج وملامحه الوظيفية والمعمارية بشكل عام .

الاستنتاجات

١. ارتبطت الملامح التخطيطية للمدينة التقليدية بمفهوم المحلة المتماثل والتكوين الشكلي للخلية الحية، عبر مراحل تطوره التاريخي .

٢. ظهور الصناعة والتطور التقني والسيارة رافقه النمو التجاري، واتسعت المدن، فابتعدت المدينة عن القياس الإنساني المكاني المحدد بمسافة الوصول سيرا على الأقدام لمركز المدينة . فتعددت وتنوعت انماط واشكال التكوين الشكلي والنسيج العمراني بكتلة البنائية وفضاءاته الحضرية، وتبعا لذلك تعددت وتنوعت الملامح للمحلة والمدينة وفقا لبعدها المكاني والزماني والثقافي لمجتمعها .

٣. تشهد ملامح المدينة تغيرا وتنوعا تبعا للتغير الحاصل لملامح المحلة السكنية المرتبط بتغير مفهومها التخطيطي والعمراني للمحلة السكنية الجديدة التي تنشا بضواحي المدينة فتؤثر وتتأثر بعملية مستمرة ودائمية بالمناطق الأخرى وخاصة المنطقة المركزية، مما يؤدي إلى تغيير دائم ومستمر لملامح المدينة .

٤. ترتبط ملامح المدينة العمرانية وهيئتها بالمبادئ التخطيطية والعمرانية الخاصة بالمحلات السكنية، فملامح السكن الأفقي تختلف كليا عن ملامح السكن العامودي أو المختلط، وتؤثر أنواعها وأنماطها المعتمدة في تحديد ملامح مميزة للمدينة عمرانيا وتخطيطياً وتفصيلياً بعناصرها المميزة .

٥. يشهد مفهوم المحلة السكنية تطورا وتغيرا سريعا بسبب التطور التقني والمعاصر الذي يشهد تحولات ومتغيرات متسارعة، فغدت ملامح المحلة في تغير مستمر مما ساعد على تغيير ملامح المدن وعدم استقرارها.

٦. تأثرت ملامح المحلة السكنية التخطيطية المعمارية بالبيئة الطبيعية والمناخية العامل المؤثر في رسم ملامح المدينة بشكل رئيسي ومباشر. فملامح المدينة في المناطق الباردة تختلف عنها في المناطق الحارة والمعتدلة إذ لكل منها ملامحها الخاصة . نمت المفاهيم التخطيطية والمعمارية وازدهرت وتطورت وفق أبعادها البيئية المكانية والمادية والثقافية والزمانية، وتحددت الحاجة المجتمعية الإنسانية وفقا لها وتعامل معها المخطط والمعمار والمجتمع لتحديد ملامح تكويناتها الشكلية ومضامينها. فارتبط نجاحها بالحاجة الاجتماعية وتلبيتها . ويعتمد نجاح المخطط والمعمار والأجهزة التخطيطية والتنفيذية على مدى فهم المجتمع وحاجته.

التوصيات

١. ظرورة تأصيل المفاهيم الخاصة بملامح المحلة لما لها من تأثير في تحديد ملامح المدينة والبحث في مضامين تكويناتها الشكلية لتحقيق الانتماء البيئي المكاني للمحلة والمدينة وترابطهم العضوي .
٢. دراسة تطورات الأنماط للتكوينات الشكلية المرتبطة بالتطورات التقنية الصناعية والعلمية ومتطلباتها وتأثيراتها بالتوسعات العمرانية المكانية. لتحقيق الملائمة المكانية المطلوبة للمحلة السكنية والمدينة والعودة إلى مقياسها الإنساني ومتطلباتها الاجتماعية على الرغم من تنوع أنماطها وتكويناتها الشكلية وتغير ملامحها وفقا لابعادها المكانية والزمانية.
٣. مراعاة متطلبات التغير الوظيفي والشكلي المستقبلي المتوقع وما يصاحبه من رد فعل لتغير مستمر ودائم لملامح المحلة نتيجة لتغير مفهومها وتأثيره على ملامح المدينة المتوقع حصوله لمنطقها الممتدة بين مركزها وضواحيها بعملية تأثير وتأثر مستمر ودائم . مما يتطلب تحقيق مخططات مرنة لهياكل النسيج وعمارته تتعامل مع متطلبات التغير المتوقع .
٤. ضرورة تسطير المبادئ التخطيطية العمرانية الخاصة بالمحلة السكنية سواء السكن الأفقي أو العمودي وتحديد ضوابط ومعايير وقوانين توجيهية غير قسرية للوصول إلى رسم ملامح مميزة للمحلة والمدينة ترتبط بالبيئة المحلية ومفاهيمها الاجتماعية.
٥. ضرورة مراعاة المفاهيم الجديدة لمتطلبات التطورات الثقفية المعاصرة لمواكبة التطور التقني المستقبلي المتوقع التي تتحدد بها الملامح المستقبلية للمحلة والمدينة .
٦. مراعاة تأثير العوامل البيئية الطبيعية والمناخية المكانية المحددة للمفاهيم التخطيطية والمعمارية لرسم الملامح المميزة المرتبطة بالبيئة المكانية للعمارة والمحلة والمدينة .
٧. التأكيد على تطوير البعد الفكري الثقافي والمهني للعاملين في مجال التخطيط والعمارة المرتبط بالبعد المكاني لفهم بيئته والتعامل السليم مع الحاجة الإنسانية لمجتمعه التي ترسم ملامح محلته ومدينته.

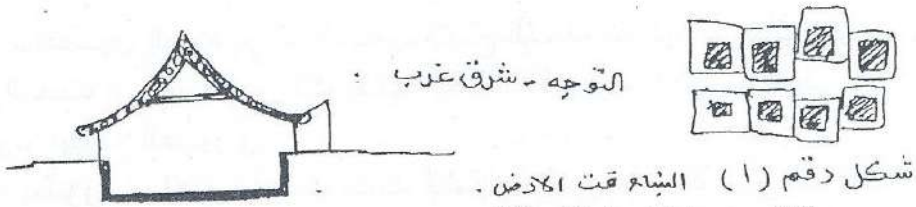

شكل رقم (1) المباني فوق الارض.
اعتماد السقف المثلث

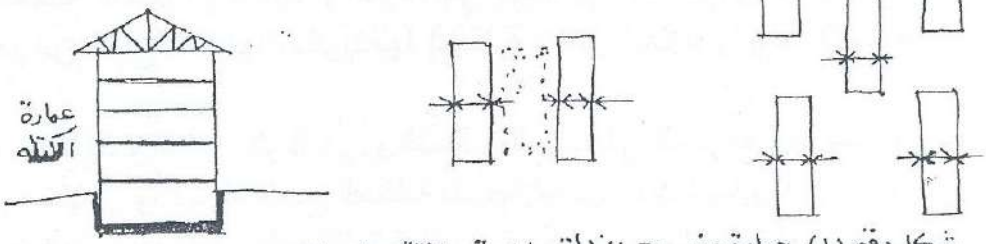

شكل رقم (1) عمارة وتنسيج المناطق الباردة. انفتاح نحو الخارج. السقف المثلث للمطر

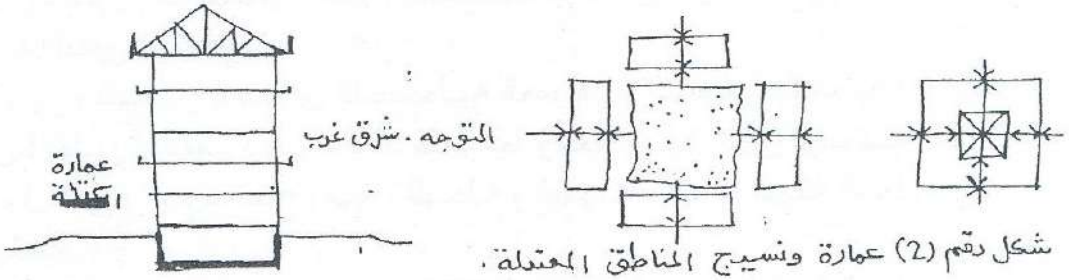

شكل رقم (2) عمارة وتنسيج المناطق المعتدلة.
- الانفتاح نحو الخارج ونحو الداخل. السقف المستوي او المثلث. احتواء الكتلة للفضاء

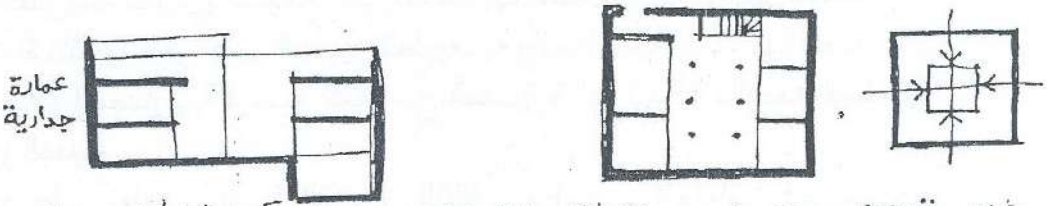

شكل رقم (3) عمارة وتنسيج المناطق الحارة الجافة. الانفتاح نحو الداخل. العمارة الجدارية
- إحتواء الكتلة للفضاء

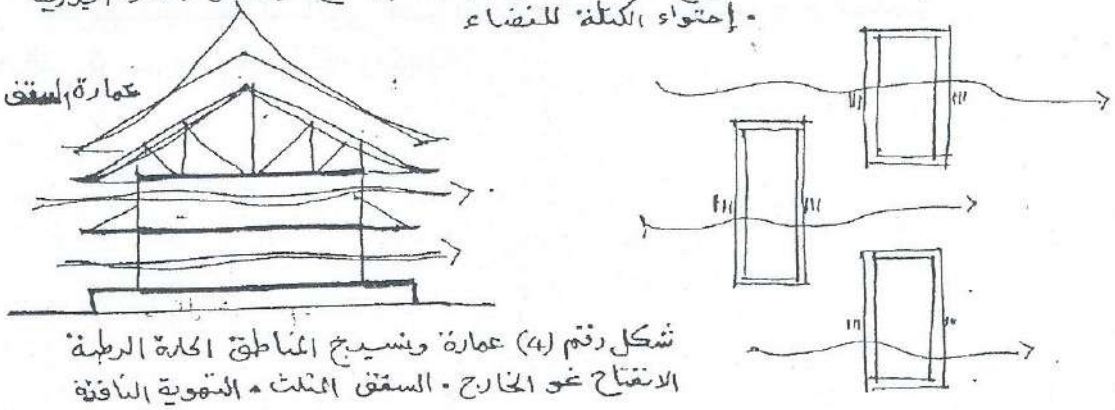

شكل رقم (4) عمارة وتنسيج المناطق الحارة الرطبة
الانفتاح نحو الخارج. السقف المثلث. التهوية النافذة

المصدر - اعداد الباحث

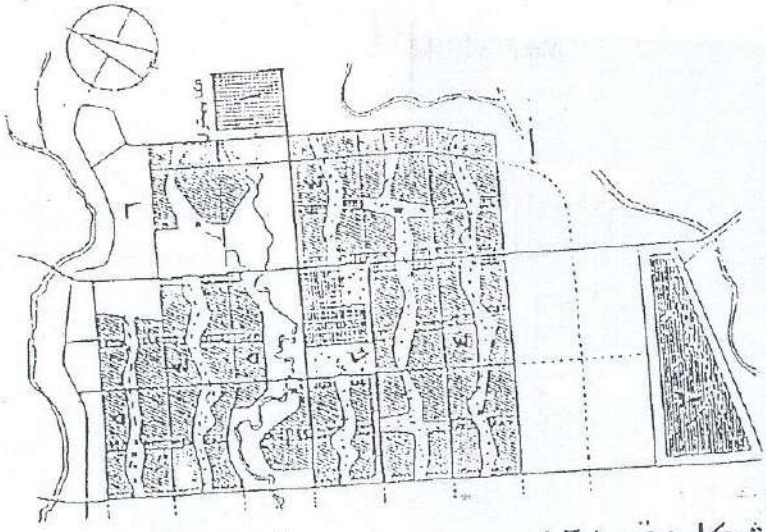

شكل رقم (5)

التصميم الاساس لمدينة شندبكار المهندس المعماري لي كوربوزية
ونظام الحلة السكنية الوحدة التكرارية المهيمنة على التكوين
للمدينة . واستخدام الاحزمة الخضراء النافذة لمركز الحلة

Le Corbusier, Unité d'Habitation,
Marseilles, 1947-52.

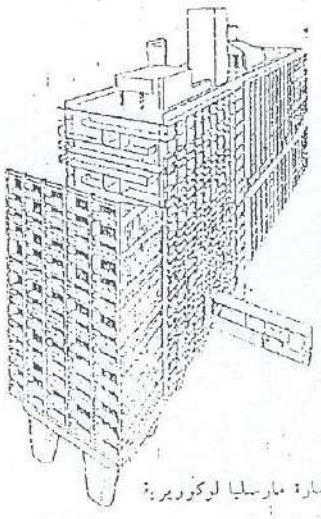

عمارة مارسيليا لكوربيزية

شكل رقم (6)

معالجة الحلة السكنية بعمارة واحدة.

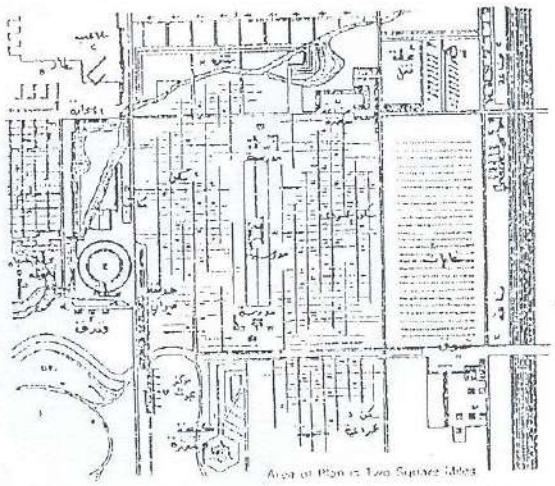

شكل رقم (7)
المعالجة التخطيطية والمعمارية العضوية
من قبل المهندس المعماري رايت

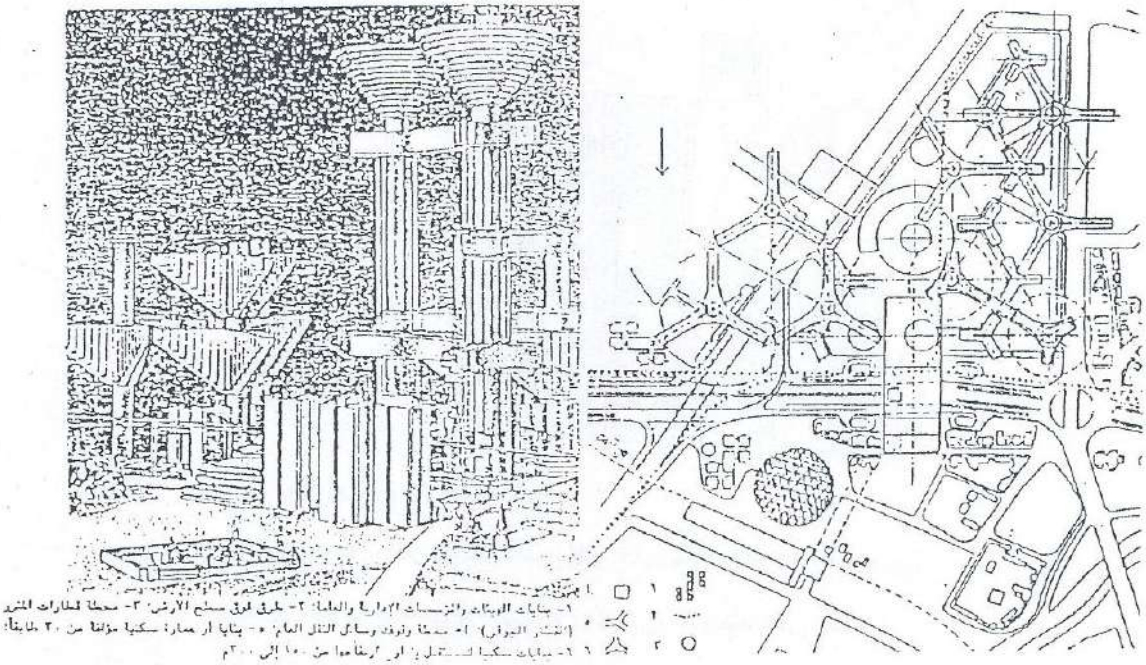

شكل رقم (٨) مدرسة الميتابولزم و الارحيجرام الهياكل العملاقة تستوعب مدينة او حي او محلة سكنية يمكن تبديل الوحدات او تكرارها
للمهندس المعماري تجيلينكوف المدينة الفراغية

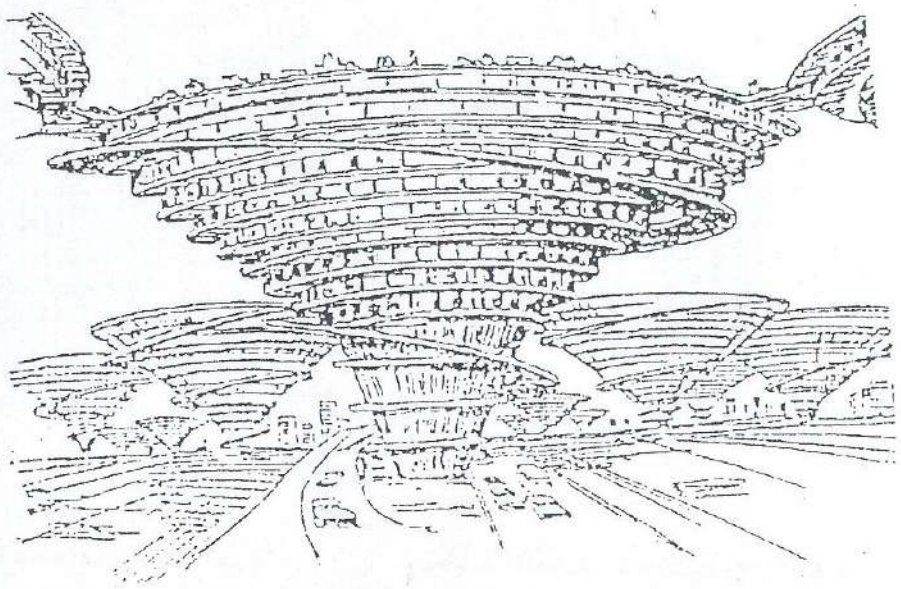

شكل رقم (٩) الهياكل العملاقة المخروطية
تعتمد التقنية العالية لمعالجة مشكلة النمو السكاني
المصدر مخطط المدن
د. فاروق عباس علي
منشاة المعارف /طبعة أول ١٩٩٤

شكل رقم (10)
سوزوران مدينة جديدة
تحويلي 350,000,000 م³
من التراب الى ساحل كوبي
تستوعب المدينة 26000 وحدة
سكنية مع الخدمات. التناغم بين هيكل المدينة والمحلات السكنية كوحدة تكاملية.

المصدر - Gallian

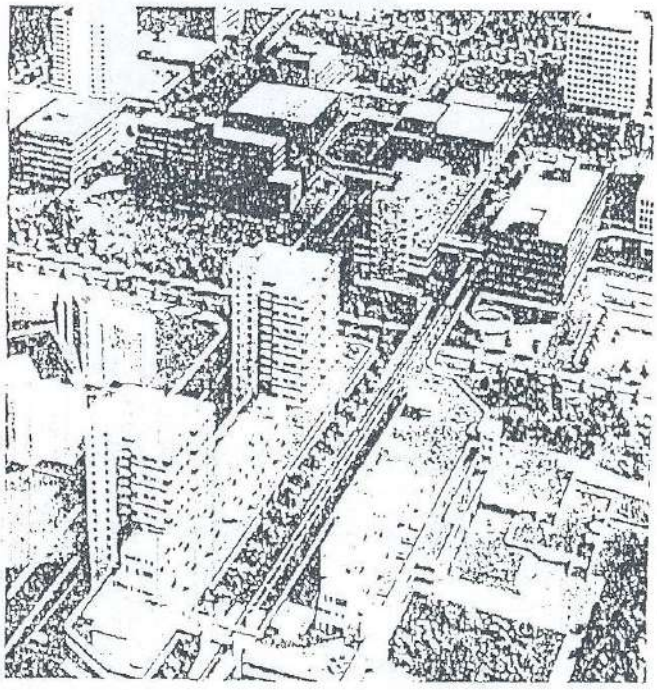

شكل رقم (11)
ملاع المحلة وابنيتها تترسم ملاع المدينة
باعتمادها السكن العمودي المتعدد
الطوابق وخط نسيجها العمراني المميز

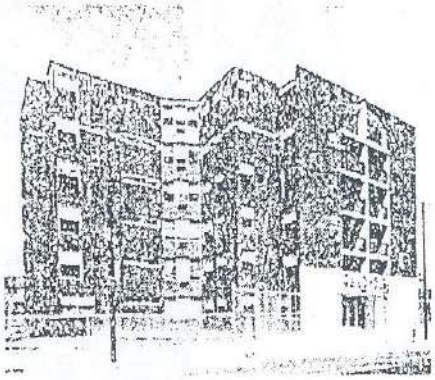

شكل رقم (12)

ملامح العمارة لما بعد الحداثة وملامحها المميزة لها طابعها الخاص المؤثر في تحديد الملامح

المصدر - فتوري. ص. 304

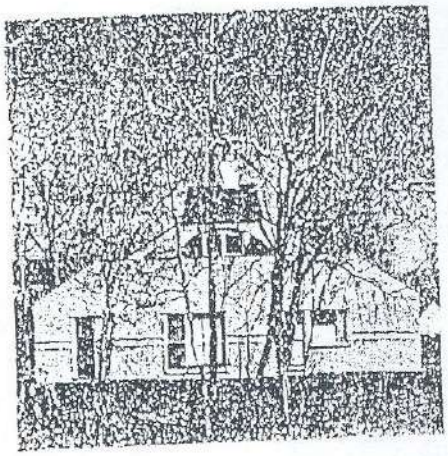

شكل رقم (13)

عمارة ما بعد الحداثة ومعالجاتها للشكل والكتلة حدث ملامح مميزة للعمارة المعاصرة

المصدر - فتوري. ص 312

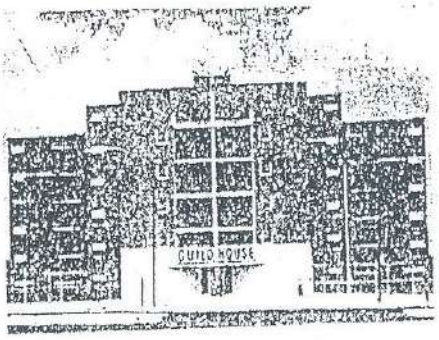

شكل رقم (14)

المفاهيم المعاصرة للعمارة و التكوينات الشكلية المحددة لملامح جديدة للمدينة والمثلة على حد سواء

المصدر - فتوري. ص. 304

شكل رقم (15)

وضوح الكتلة البنائية والبساطة في اختيار التكوينات الشكلية للكتلة والعناصر.

المصدر - فتوري. ص 304

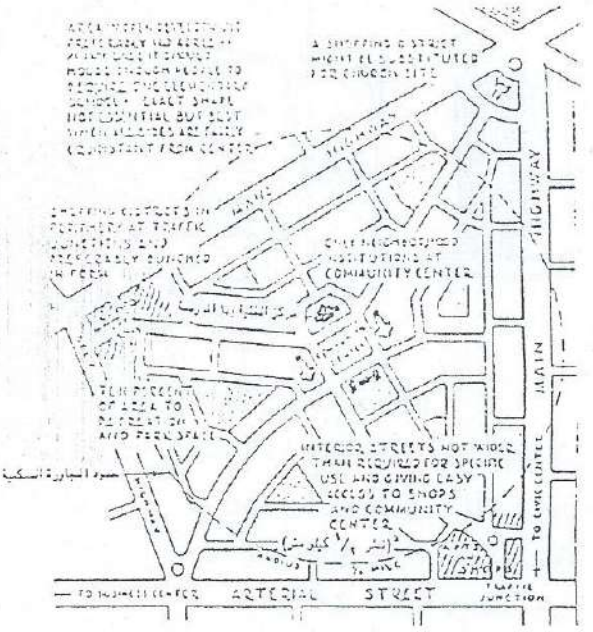

شكل رقم (16)

المحلة السكنيه المعدة من قبل كليرنس بيري

المصدر – Gallion . Urban pattern

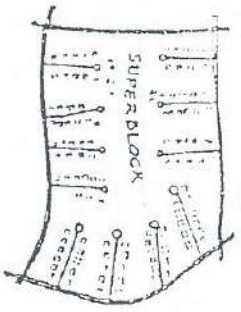

شكل رقم (17)

المحلة السكنية وفق مفهوم القطاع الكبير لهنري رايت وكليرنس شتاين

شكل رقم (18)

المحلة السكنية لكلارنس ستين واعتماده مسافة الوصول للمدرسة $\frac{1}{2}$ ميل عن ابعد دار سكن

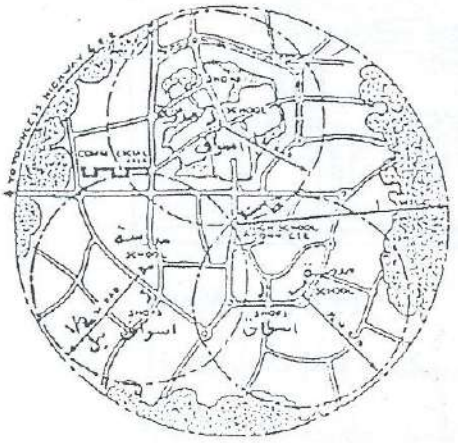

شكل رقم (19)

يوضح المعايير المعتمدة لمسافة السير لمركز المحلة التي اعتمدها كلارنس ستين

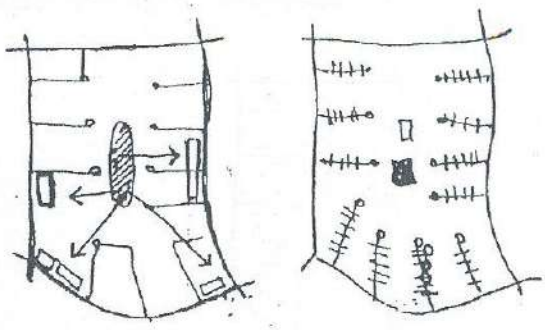

شكل رقم (21)
تحول المركز التجاري من المركز نحو الجدار الخارجي للمحلة لسهولة تسوق من قبل اصحاب المركبات

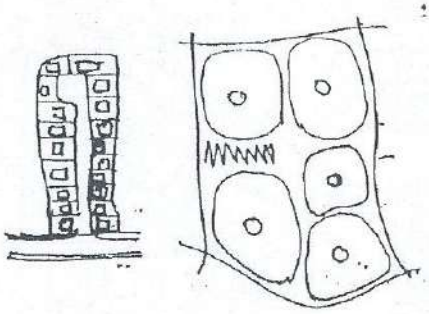

شكل رقم (22)
وحدة المجاورة جار الجنب تتحدد بـ 160 وحدة سكنيه التي تتحدد بقوسها بـ 800-1000 نسمة والحارة تتحدد بـ 28 – 49 وحدة سكنية

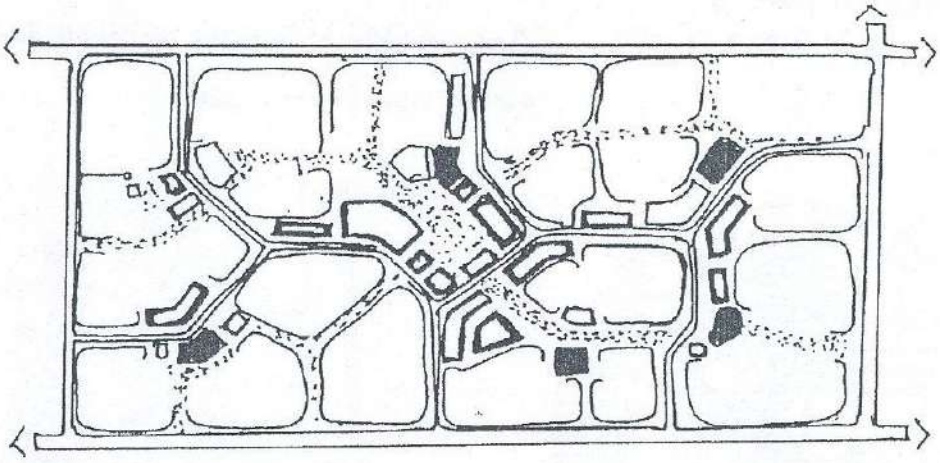

شكل رقم (23)
المحلة جزء من الحي السكني تتداخل الخدمات مع خدمات المحلات السكنية وفق الحاجة المرتبطة بالفئات العمرية ومسافة الوصول لها. ولخلق نشاط تجاري واجتماعي بنمط عضوي بامتداد خطي شريطي للخدمات والابتعاد عن رسم حدود واضحة وطرق مركبات للمحلة السكنية.
الحجم الاستيعابي للحي السكني من 12500 – 15000 نسمة.

المصدر- اعداد الباحث